

USCIRF-RECOMMENDED FOR SPECIAL WATCH LIST

مفوضية الولايات المتحدة للحريات الدينية الدولية (USCIRF) هي مفوضية حكومية فدرالية تابعة للولايات المتحدة الأمريكية؛ وهي مفوضية مستقلة تحظى بتأييد من الحزبين (الجمهوري والديمقراطي)، وتعمل على رصد ممارسة الناس حقوقهم في حرية الدين والمعتقد خارج الولايات المتحدة بوجه عام. وتعتمد مفوضية الولايات المتحدة للحريات الدينية الدولية، التي أنشئت بموجب قانون الحريات الدينية الدولية (IRFA) الصادر عام 1998، على المعايير الدولية في رصدها الانتهاكات التي تطال حرية الدين أو المعتقد خارج الولايات المتحدة، وتُقدّم كذلك التوصيات بشأن السياسات إلى الرئيس ووزير الخارجية والكونغرس في الولايات المتحدة. مفوضية الولايات المتحدة للحريات الدينية الدولية هيئة مستقلة وقائمة بذاتها، وليست مرتبطة بوزارة الخارجية الأمريكية. هذا التقرير السنوي الذي أعدته المفوضية لعام 2021 ثمره عمل دؤوب اضطلع به المفوضون وفريق من الموظفين المحترفين طيلة عام كاملٍ بقصد توثيق الانتهاكات التي تحدث على أرض الواقع وتقديم توصيات مستقلة بشأن السياسات إلى الحكومة الأمريكية. ورغم أن هذا التقرير السنوي لعام 2021 يشمل الأحداث التي وقعت في المدة ما بين شهري كانون الثاني (يناير) وكانون الأول (ديسمبر) من عام 2020، إلا أنه يتضمن بعض الأحداث المهمة التي وقعت قبل أو بعد هذه المدة. وللإطلاع على المزيد من المعلومات عن المفوضية، يرجى زيارة الموقع الإلكتروني [هنا](#) أو الاتصال مباشرةً بمفوضية الولايات المتحدة للحريات الدينية الدولية على الرقم: (202-523-3240).

النتائج الرئيسية:

وفي شهر في أوت (أب)، أيدت إحدى المحاكم في تيزي وزو قرار الوالي الصادر في أكتوبر (تشرين الأول) عام 2019 بشأن إغلاق ثلاث كنائس بروتستانتية. وعمدت الحكومة، كذلك، إلى [جمع المعلومات](#) بشأن الانتماءات الدينية للمعلمين هنالك، وأرسلتها إلى دائرة الاستعلام والأمن. بل إن الحكومة قد أذنت للمساجد والكنائس الكاثوليكية بإعادة فتح أبوابها في شهر أوت (أب)، بعد أن رفعت عنها القيود التي كانت قد فرضتها على دور العبادة بقصد التصدي لنفسي جائحة فيروس كورونا المستجد، لكن [الكنائس الإنجيلية بقيت على حالها مغلقة](#) حتى نهاية ذلك العام. يُضاف إلى ذلك [الإستفتاء الدستوري](#) الذي مرّر في شهر نوفمبر (تشرين الثاني) وكشف عن تآكل بالغ في أسس أحوال الحريات الدينية في الجزائر. فقد أفادت الأقليات الدينية بأن الحكومة لم تقم باستشارتهم أثناء صياغتها بنود الاستفتاء قبل طرحه. بل إن الدستور الجديد قد أسقط البنود التي تكفل «حرية الضمير» لجميع الجزائريين؛ وهو ما يدفع إلى التخوف من أن الحكومة قد تستعين بهذا التعديل للتمادي في قمع الأقليات الدينية.

ظلت أحوال الحريات الدينية في الجزائر، عام 2020، على نحو ما كانت عليه من سوء، مع استمرار الحكومة في قمعها الممنهج للمسيحيين والأقليات المسلمة على حد سواء. فقد استأنفت الحكومة حملتها على الطائفة الأحمدية، وحكمت على عشرات من أبنائها بالسجن لسنوات عدة، واستجوبتهم في كثير من الأحيان بشأن معتقداتهم الدينية أثناء محاكمتهم. فقد قضت الحكومة، في أكتوبر (تشرين الأول)، بعدد من الأحكام بالسجن لمدة سنتين على بعض المسلمين من أبناء الطائفة الأحمدية في قسنطينة. وفي ديسمبر (كانون الأول)، قضت إحدى المحاكم في تيزي وزو على 25 أحمدياً بالسجن لفترات طويلة. وفي يوم 14 ديسمبر (كانون الأول) حكمت إحدى المحاكم في خنشلة على أحد زعماء الأحمدية البارزين بالسجن ستة أشهر وغرامة قدرها 20,000 دينار جزائري (ما يعادل 150 دولاراً أمريكياً)؛ وهو المبلغ الذي [يكاد يعادل نصف](#) متوسط الأجر الشهري في البلاد. وقد باشرت النيابة العامة إجراءات المتابعة الجزائية بقصد تحصيل حكم بإدانة الرجل بتهمة الإساءة للإسلام ومعاقبته بعقوبة أشد.

لم تسلم الطوائف غير المسلمة من التمييز في الجزائر؛ فقد أُجبر [والي وهران](#) كنيستين تابعتين للطائفة البروتستانتية على الإغلاق في شهر جانفي (كانون الثاني).

التوصيات المقدمة إلى الحكومة الأمريكية

- وضع الجزائر على «قائمة الرصد الخاص» (Special Watch List)، لدى وزارة الخارجية الأمريكية، لتورطها في ارتكاب انتهاكات جسيمة بحق الحريات الدينية، أو لتعاضبها عن ارتكاب تلك الانتهاكات؛ وذلك بموجب ما يقضي به قانون الحريات الدينية الدولية.
 - حث المسؤولين في السفارة الأمريكية في الجزائر على الالتقاء بالمسؤولين في اللجنة الوطنية للجماعات الدينية غير المسلمة وغيرهم من المسؤولين الحكوميين المعنيين، مع التشديد على ضرورة أن تُقدّم الحكومة الجزائرية ردوداً جلية وعاجلة على طلبات التسجيل التي تتقدم بها الجمعيات غير المسلمة وفق ما يقضيه المرسوم 03-06؛
 - حث المسؤولين في السفارة الأمريكية في الجزائر على حضور مرافعات المحاكمات التي تُعقد بشأن إغلاق الكنائس وبشأن المسلمين من الطائفة الأحمدية، ورصد مجرياتها، للتأكيد على ما لدى الحكومة الأمريكية من الشواغل بشأن تلك القضايا.
 - رصد مدى تأثير حرية الضمير بالتغييرات التي أُجريت في الدستور الجديد، والدعوة إلى ضرورة أن تواصل الحكومة الجزائرية صون حقوق مواطنيها في التمتع بالحريات التي يكفلها القانون الدولي لحقوق الإنسان.
- وينبغي للكونغرس الأمريكي أن:
- يعقد جلسات استماع عامة لحث الجزائر على التراجع عن القرارات التي تسببت بانتهاك الحريات الدينية وعلى تعديل الإجراءات المرتبطة بالأقليات الدينية.

الموارد والنشاطات الرئيسية لدى مفوضية الولايات المتحدة للحريات الدينية الدولية

- بيان صحفي: مفوضية الولايات المتحدة للحريات الدينية الدولية تعرب عن مخاوفها بشأن قوانين تنظيم حرية التعبير التي تقيد الحريات الدينية في أكثر من نصف عدد البلدان الإفريقية
- الحدث: حديث مع مفوضية الولايات المتحدة للحريات الدولية: الحريات الدينية في الجزائر

معلومات مرجعية

وفي يوم الاثنين، 14 ديسمبر (كانون الأول)، أصدرت محكمة خنشلة حكماً بالسجن ستة أشهر وغرامة قدرها 20,000 دينار جزائري بحق شيخ جماعة من الأحمديين، وأصدرت كذلك أحكاماً مع وقف التنفيذ بحق جماعة آخرين وتغريمهم، وذلك بتهم منها الإساءة للنبي محمد والاستهزاء بمبادئ الإسلام. وقد باشرت النيابة العامة إجراءات المتابعة الجزائية بقصد استصدار أحكام بسجن هؤلاء لفترات أطول. وفي يوم 22 ديسمبر (كانون الأول)، قضت إحدى المحاكم في تيزي وزو على أربعة من المسلمين الأحمديين بالسجن لسنوات عدة وتغريمهم فوق ذلك. وقد رفض القاضي الذي تولى النظر في هذه القضايا الكشف عن هوية المدّعي، واستجوب المتهمين بشأن مذهبهم الإسلامي. وقد تبرأ عدد من هؤلاء المتهمين الأحمديين من مذهبهم علانية أمام المحكمة.

اضطهاد المسيحيين وغيرهم من الطوائف غير المسلمة

أجبرت السلطات الجزائرية، منذ عام 2017، 13 كنيسة بروتستانتية على الإغلاق بدعى أنها غير مُسجلة، رغم أن هذه الأبرشيات قد تقدمت بطلبات للتسجيل ولم تتلقَ ردّاً من الحكومة. وعلى هذا النحو تابعت الحكومة، في عام 2020، إغلاق الكنائس وفرض القيود على حقوق المسيحيين في أداء شعائرتهم. ومن ذلك أن والي وهران قد أمر بإغلاق كنيسةين تابعتين للطائفة البروتستانتية في شهر جانفي (كانون الثاني). وفي عام 2020، كذلك، صدرت من عدد من المحاكم الجزائرية أحكام بتأييد عدد من أعمال الإغلاق الجبري للكنائس البروتستانتية في عام 2019. وفي أوت (أب)، أيدت إحدى المحاكم في إقليم تيزي وزو إغلاق ثلاث كنائس بروتستانتية، ومنها كنيسةتان من أكبر الكنائس في البلاد. وفي شهر نوفمبر (تشرين الثاني)، ألغت إحدى المحاكم في بجاية أمر الوالي الذي قضى بإغلاق خمس كنائس هنالك، واحتجت على ذلك بأن السلطة على القيام بذلك معقودة بيد وزير الداخلية وليس بيد الوالي.

كذلك، كانت القيود التي فُرضت على الكنائس – بقصد التصدي لتفشي جائحة فيروس كورونا المستجد – أشد صرامة ممّا فُرض على المساجد. فبعد أن أمرت الحكومة الجزائرية بإغلاق جميع دور العبادة للحد من تفشي هذا الوباء، عادت في شهر أوت (أب) لتُصدر أمراً يُجيز فتح أبواب المساجد التي تتسع لأكثر من 1,000 مُصلٍّ. غير أن هذا الأمر لم يذكر الكنائس. وفي أكتوبر (تشرين الأول)، أجازت السلطات في محافظة تيزي وزو، في منطقة القبائل، التي تقطنها غالبية من المسيحيين الجزائريين، إعادة فتح أبواب 183 مسجداً، رغم أن المصلين في عدد منها أقل من 1,000 فرد. وكذلك، أذنت السلطات للكنائس الكاثوليكية بفتح أبوابها، ولكنها حجبت ذلك الإذن عن الكنائس البروتستانتية.

وأخيراً، في شهر جويلية (تموز)، تولت إدارة الرئيس تبون جمع المعلومات بشأن الانتماوات الدينية للمعلمين في إقليم تيزي وزو، وأعدت قائمةً بهويات المعلمين من المسيحيين والملاحدين، وأحالت هذه القائمة – وفق ما أورده بعض التقارير – إلى دائرة الاستعلام والأمن.

الجزائر أكبر بلد في قارة إفريقيا من الناحية الجغرافية، وعدد سكانها أكثر من 43 مليون نسمة. الدين الرسمي للدولة في الجزائر الإسلام. ويُشكّل السنة نسبة قدرها 99% من السكان، في حين تتألف نسبة 1% المتبقية من اليهود والمسيحيين والأحمديّة والشيعيّة. وتشمل الطوائف المسيحية في الجزائر الروم الكاثوليك، والسبتيين، وأتباع الطائفة الميثودية، والإنجيليين، واللوثريين، وأتباع الكنيسة الإصلاحية، وأتباع الكنيسة القبطية المصرية.

تضع الجزائر حدوداً لحرية التعبير وممارسة الشعائر، وذلك بإنفاذها القوانين التي تحابي الإسلام تحديداً وتُقيّد الممارسات الدينية؛ إذ تُعاقب المادة (144 القسم 2) من القانون الجنائي على الإساءة إلى الإسلام بالحس لمدة أقصاها خمس سنوات وغرامة أقصاها 100,000 دينار جزائري (ما يعادل 753 دولاراً أمريكياً). وقد خلّص أحد التقارير الصادرة من مفوضية الولايات المتحدة للحريات الدينية الدولية في عام 2020، بشأن إنفاذ أحكام الإساءة إلى الإسلام في الجزائر في المدة ما بين عامي 2014 و2018، إلى أن السلطات الجزائرية تُدين المتحولين عن الإسلام بتهمة الإساءة إليه. وقد شدّد ذلك التقرير، كذلك، على تلك الوقائع التي ارتكبت فيها الدولة أعمال عنف بحق المتهمين بالإساءة إلى الإسلام. ومن ذلك، على سبيل المثال، ما نال سليمان بوحفص «من تهجم عليه في قطاع السجون بسبب دفاعه عن إيمانه بالمسيحية».

للجزائر سجلها المتختم بقمع الأقليات الدينية واضطهاد أبنائها. الشعائر البهائية محظورة بمقتضى القانون في الجزائر منذ عام 1969. كذلك، لم تحقق الحكومة سوى تحسناً ضئيلاً في سبيل تحقيق الالتزام الذي قطعته على نفسها في عام 2014 بإعادة فتح أبواب الكُتُس اليهودية التي كانت قد حُوّلت إلى مساجد أو كنائس. بل إن الجزائر قد اعتمدت، في عام 2006، المرسوم (03-06) الذي يلزم الجمعيات غير الإسلامية بتسجيل نفسها لدى اللجنة الوطنية للجماعات الدينية غير المسلمة، التابعة لوزارة الشؤون الدينية والأوقاف؛ وهي اللجنة التي لا تجتمع إلا نادراً، وتتقاعس في غالب الأحوال عن الرد على طلبات التسجيل التي تتقدم بها الجماعات الدينية غير المسلمة في غضون المدة المحددة في ذلك المرسوم.

اضطهاد المسلمين من الطائفة الأحمديّة

عمدت السلطات الجزائرية، في عام 2016، إلى رفض تسجيل الجماعة الإسلامية الأحمديّة بوصفها جماعة دينية، وحاكمت منذ ذلك الوقت أكثر من 280 أحمدياً بتهم تتعلق بمذهبهم. وقد أدلى مسؤولون حكوميون علانيةً بتصريحات يُدينون فيها الأحمديين بعبارات مشينة ويصفونهم فيها بأنهم «ليسوا مسلمين».

تابعت الحكومة الجزائرية، في عام 2020، حملتها على الأحمديّة. ففي أكتوبر (تشرين الأول) من العام المذكور، أصدرت إحدى المحاكم في قسنطينة حكماً بالسجن لمدة سنتين على الأحمديين الذين تُبنت إدانتهم بأداء شعائرتهم من دون إذن. وفي 29 نوفمبر (تشرين الثاني)، مثل سبعة من المسلمين الأحمديين أمام إحدى المحاكم في خنشلة، وطلبت النيابة العامة الحكم عليهم بالحس خمس سنوات ودفع غرامات باهظة.

شريك مُهمّ للولايات المتحدة في تحقيق الاستقرار الإقليمي في شمال إفريقيا ومنطقة الساحل.

وفي عام 2020، واصل ممثلو الحكومة الأمريكية في الجزائر التشديد على ما لديهم من الشواغل بشأن الحريات الدينية هناك. وقد تواصل المسؤولون الأمريكيون مع السلطات الجزائرية مرات عدة بقصد الضغط على الحكومة هناك لتتراجع عن قراراتها التي فيها تمييز بحق أبناء الطائفتين البروتستانتية والأحمدية ولتُعِيد النظر في إجراءات تسجيل الجمعيات الدينية لغير المسلمين وتنفيذها من نَمّ كما ينبغي.

وفي عام 2020، كان [للقرار](#) الذي اتخذته الرئيس الأمريكي آنذاك «دونالد ج. ترامب» (Donald J. Trump) بالاعتراف بسيادة المغرب على الصحراء الغربية تداعياته على العلاقة بين الولايات المتحدة والجزائر في عمومها. فلطالما أزرّت الحكومة الجزائرية حركات الاستقلال في الصحراء الغربية، ورفضت دعاوى المغرب بشأن السيادة على تلك الأراضي.

الاستفتاء الدستوري

في الأول من نوفمبر (تشرين الثاني)، أجرت الجزائر [استفتاءً دستوريًا](#) تقصد به الاستجابة لمطالب المتظاهرين المدنيين من أبناء الشعب الجزائري بضرورة إصلاح القوانين الجزائرية بما يكفل لمواطني البلاد المزيد من حماية حقوق الإنسان وحرية التعبير. غير أن هذا الدستور الجديد لم يُلَقَّ، في نهاية المطاف، تأييدًا واسعًا من الشعب الجزائري، بالنظر إلى ما شاب التصويت عليه من [قلة الإقبال](#). ورغم أن هذا الدستور الجديد يتضمن بنودًا تكفل الحماية لدور العبادة من أي مؤثرات سياسية أو فكرية، إلا أنه قد أسقط ما كان في الدستور السابق من بنود بشأن حماية حقوق المواطنين في «حرية الضمير»؛ وهو يدفع إلى التخوف بشأن آفاق الحريات الدينية في الجزائر مستقبلاً.

السياسة الأساسية للولايات المتحدة

تحفظ الولايات المتحدة بعلاقات وطيدة مع الجزائر تتمحور حول قضايا الأمن ومكافحة الإرهاب والعلاقات الاقتصادية والبرامج الثقافية والتعليمية. والجزائر